

Distr.: General
11 February 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة الثالثة عشرة
فيينا، ١١-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**
عمل المركز المعني بمنع الاجرام الدولي

لجنة المخدرات
الدورة السابعة والأربعون
فيينا، ١٥-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*
التوجيهات السياسية إلى برنامج الأمم المتحدة
للمراقبة الدولية للمخدرات

التنمية والأمن والعدالة للجميع

تقرير المدير التنفيذي

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٢-١		أولاً- مقدمة
٣	١٦-٣		ثانياً- السلم والأمن
٣	٨-٣		ألف- الاطار القانوني
٥	١١-٩		باء- دعم تنفيذ المعاهدات
٦	١٣-١٢		جيم- مكافحة الاتجار بالبشر
٧	١٥-١٤		دال- مكافحة الارهاب من خلال تنفيذ المعاهدات
٧	١٦		هاء- مكافحة غسل الأموال
٧	٣٩-١٧		ثالثاً- القضاء على الفقر
٨	٢٣-١٨		ألف- التنمية البديلة

* E/CN.7/2004/1

** E/CN.15/2004/1

040304 V.04-50367 (A)



الصفحة	الفقرات
١٠	٢٤ حماية البيئة باء-
١١	٣٤-٢٥ تعزيز الصحة العامة جيم-
١٤	٣٩-٣٥ احتياجات أفريقيا الخاصة دال-
١٥	٤٣-٤٠ سيادة القانون والادارة الرشيدة رابعا-
١٥	٤٢-٤٠ اصلاح العدالة الجنائية ألف-
١٦	٤٣ مكافحة الفساد باء-
١٦	٤٥-٤٤ تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خامسا-
٢٠	٦٢-٤٦ تحديات جديدة سادسا-
٢٠	٥٢-٤٧ مراقبة المخدرات ألف-
٢٠	٦٢-٥٣ منع الجريمة باء-

أولاً - مقدمة

١ - كل مشكلة من المشاكل المتعلقة بأشكال الارهاب الجديدة والشريرة، وانتشار الجريمة، والفساد، وتعاطي المخدرات والاتجار بها تسبب معاناة شديدة؛ كما تمثل تلك المشاكل مجتمعة أخطاراً تهدد للسلم والاستقرار. وكلما كان البلد أكثر فقراً، ازدادت المخاطر في أن يحول السلوك غير المتمدّن دون استدامة التنمية. ويشرح هذا التقرير عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مواجهة تلك التهديدات.

٢ - لكن ينبغي عدم المغالاة في تقدير ما يمكن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقوم به. فالأولويات العملية التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، والمجسّدة في الميزانية المدمجة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (E/CN.7/2003/20 و Add.1) تبين المتطلبات من الموارد بما مقداره ١٨٠,٤ مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل زيادة قدرها ١٢,٧ في المائة مقارنة بالمبلغ المخصص لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ثانياً - السلم والأمن

ألف - الاطار القانوني

٣ - يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عهدة الاتفاقيات الدولية لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد. وقد أوكلت إليه أيضاً مهمة مساعدة الدول على أن تصبح أطرافاً في الصكوك العالمية الاثني عشر المعنية بالارهاب وتنفيذها.

الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات

٤ - توفر الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١^(١) واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١^(٢) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨^(٣) التي صدّقت عليها جميع الدول الأعضاء تقريباً، الاطار القانوني للمراقبة الدولية للمخدرات. وفي عام ٢٠٠٣، اعتمد الوزراء وممثلو الحكومات الذين شاركوا في الجزء الوزاري من الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات، البيان الوزاري المشترك الذي أكدوا مجدداً أهمية قيام الدول الأطراف بتنفيذ تلك الاتفاقيات تنفيذا تاماً. وفي

عام ٢٠٠٣ أيضاً، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة الدول على الامتثال لأحكام تلك الاتفاقيات، ودعم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في رصد تنفيذها.

٥- ويعتبر تعدد الأطراف أساسيا للمحافظة على النظام الدولي لمراقبة المخدرات الذي سيصاب بالوهن إذا لم تقم الدول الأطراف بالوفاء تماما بالتزاماتها التعاهدية. وفي عام ٢٠٠٣، عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بطريقة مكثفة للمحافظة على النظام الدولي لمراقبة المخدرات وتعزيزه.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٦- خلال عام ٢٠٠٣، ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (المرفق الأول بقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥) والبروتوكولات الثلاثة الملحق بها. وأثناء العام نفسه، جرت خطوة هامة إلى الأمام: هي بدء نفاذ الاتفاقية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أي بعد أقل من ٣٦ شهرا من عقد المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على الاتفاقية في باليرمو، إيطاليا. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بدأ أيضا نفاذ بروتوكول منع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (المرفق الثاني لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥). وأخيرا، في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بدأ أيضا نفاذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية^(٤) (المرفق الثالث لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥). وسيقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بمهمة الأمانة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية^(٥).

٧- لكن الأخبار ليست جيدة باتساق. إذ هناك اتفاق عام على أن الاتجار بالأسلحة النارية ما زال يهدد السلم في مجتمعات عديدة وأن الأسلحة النارية، المتاحة بسهولة وبشمن بخس، حتى في أقصى زوايا العالم، تشوّه وتقتل ملايين الناس. وبالرغم من الجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فقد تأخر بدء نفاذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (مرفق قرار الجمعية العامة

٢٥٥/٥٥). من ثم فإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يدعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة صنع الأسلحة النارية بطرق غير مشروعة وتهريبها. ومن شأن الحكومات تبرهن بانضمامها المبكر إلى البروتوكول على التزامها بالتصدي للمشكلة.

٨- مع ذلك فقد تحقق انجاز مشهود آخر في عام ٢٠٠٣ هو اعتماد الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مرفق قرار الجمعية العامة ٤/٥٨)، وهو أول صك دولي من نوعه. وهذه الاتفاقية، التي تجسد التزام الدول الأعضاء غير المسبوق، تضع معايير عالمية جديدة وتفتح آفاقاً جديدة للتعاون الدولي الحقيقي ضد آفة الفساد.^(٤) وسوف يساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، ومن ثم توحد صفوفها في مكافحة ممارسات الفساد.

باء- دعم تنفيذ المعاهدات

المساعدة القانونية

٩- أوكلت إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مهمة ضمان جعل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة توفر إطاراً قانونياً فعالاً لدعم السلم والأمن - على الصعيد الوطني، وكذلك من خلال التعاون الدولي. وعلى مدى الأعوام، تكونت لدى المكتب خبرة فريدة في مساعدة الدول على تحسين تشريعاتها الوطنية وتعزيز نظم العدالة الجنائية لديها: فقد جرت استبانة أفضل الممارسات، وأعدت مجموعات أدوات، وصيغت مشاريع تشريعات، وقُدِّمَ موجّهون لدراسات الحالة اليومية. وخلال عام ٢٠٠٣، كان العمل مكثفاً في جميع تلك المجالات.

إنفاذ القانون

١٠- خلال عام ٢٠٠٣، ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدول الأعضاء على إنشاء أحدث ما وصل إليه التطور من آليات إنفاذ القانون، مما يعزز التعاون الدولي المشترك. وقد حظي تدريب موظفي إنفاذ القانون والمحققين وأعضاء النيابة العامة والقضاة بأولوية عالية. وقُدِّمَ المكتب تدريباً تخصصياً في أساليب التحري الحديثة، مثل العمليات الاستخباراتية السرية وجمع الأدلة غير الموقعية، واستخدام البرمجيات الحاسوبية الاستخباراتية المتقدمة.

١١- كما حدّد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دروج أفضل الممارسات المتّبعة في ضبط الأمن وروّج لها، ممّا ييسر التعاون في إنفاذ القانون عبر الحدود. وقد أسهم البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة في إنشاء شبكة عالمية من الاختصاصيين، كخطوة نحو تنفيذ المعاهدات ذات الصلة.^(٦) ومثلّت الاجتماعات الإقليمية السنوية التي يعقدها رؤساء أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات الوطنية ملتقى للتعاون المباشر فيما بين الأجهزة. وجرى ترويج التعاون على إنفاذ القانون عبر الحدود، وخصوصاً في مراقبة السلايف، وعمليات التسليم المراقب، والعمليات المستترة، والمراقبة، ومعدات التعقب، وبرامج حماية الشهود، والتحريات المالية. وفي بلدان عديدة، قدّمت كميات كبيرة من أحدث المعدات.^(٧) وفي جميع تلك المناطق عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على نحو وثيق مع أجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) ومجلس التعاون الجمركي (يُطلق عليه أيضاً اسم المنظمة العالمية للجمارك) ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) والمبادرة التعاونية لجنوب شرقي أوروبا.

جيم- مكافحة الاتجار بالبشر

١٢- الاتجار بالأشخاص واسع الانتشار، وهو حقيقة واقعية آخذة في التزايد. وقد قدّر بأنه يجري الاتجار بما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ شخص كل سنة للاستغلال الجنسي وحده. ولعل الاتجار بالنساء، بخاصة الفتيات، أسرع أنواع الجريمة المنظمة نمواً. بالإضافة إلى ذلك، هناك مئات الألوف من الأشخاص الذين كأهم "عبيد عصريون" بحكم الواقع يعملون بأجور زهيدة في المصانع والسفن والمزارع. وفي أجزاء عديدة من العالم، تصعب مساعدة الضحايا من الذكور لأن تشريعات مكافحة الاتجار كثيراً ما تركز على النساء وحدهن، كما تتوفر الخدمات المتعلقة بضحايا الاتجار للضحايا من النساء والأطفال بصفة رئيسية فحسب.

١٣- هذا، ومن اللازم أن يعنى التعاون الدولي بالتصدي للاتجار بالأشخاص بطريقة أقوى، باستخدام الاطار القانوني الذي يوفره بروتوكول الاتجار بالأشخاص. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي أنشأ مصرف بيانات لبلدان المنشأ والعبور والوجهة للأشخاص المتّجر بهم، بمساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي للمشكلة. علاوة على ذلك، يوفر المكتب المساعدة في التحري عن عصابات الاتجار الوطنية والدولية، ويتشارك في اتباع أفضل الممارسات في استبانة الضحايا وإنقاذها من المجررة والصعوبات المالية التي لا بد من أنّها تواجهها حالما يجري تحريرها، وكذلك تقديم المساعدة إلى الضحايا في مجال الحماية. وقد باشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، إجراء دراسات عن الدروب والعمليات المستخدمة في الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك دور الجماعات الاجرامية المنظمة.^(٨)

دال - مكافحة الارهاب من خلال تنفيذ المعاهدات

١٤ - تستند جهود الأمم المتحدة لمكافحة الارهاب إلى التزامات قوية من جانب الدول الأعضاء فيما يتعلق بالاتفاقيات والبروتوكولات الاثني عشر بشأن الارهاب، وهي المعاهدات التي تلزم الدول باعتماد سياسات وطنية فعالة لمنع الارهاب وتمويله. وينشط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال، فيسهم بالخبرة ذات الصلة بالموضوع على نحو فريد، لأنها تطورت نتيجة سنوات من العمل في مجالات مراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

١٥ - أما الصلة بين الارهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة فهي تحدّ آخر للسلم والاستقرار العالميين. وفي عام ٢٠٠٣، عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون وثيق مع لجنة مكافحة الارهاب التابعة لمجلس الأمن، على دعم التصديق على الصكوك العالمية الاثني عشر بشأن الارهاب وتنفيذها، وكذلك الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.^(٩) وساعد المكتب أيضا الدول على إدماج أحكام في تشريعاتها الوطنية تمكّنها من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى تلك الصكوك، في حين يدعو أيضاً إلى اتخاذ التدابير الوقائية الضرورية لصون حقوق الانسان.^(١٠)

هاء - مكافحة غسل الأموال

١٦ - يستخدم الارهابيون والمتجرون بالمخدرات وغيرهم من الجماعات الاجرامية مخططات لغسل الأموال. وقد أسهم البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٤٥٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، والذي ينص على تقديم المساعدة في مجالات مثل صوغ التشريعات وبناء القدرات لدى المحققين وأعضاء النيابة العامة والعاملين في القطاع المالي، وكذلك إنشاء وحدات استخباراتية مالية وتعزيزها.

ثالثا - القضاء على الفقر

١٧ - حدد قادة العالم في جمعية الأمم المتحدة للألفية الفقر العالمي بأنه واحد من أصعب التحديات. واعتمدوا إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي قرروا فيه تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ١٩). ويساعد مكتب

الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على بلوغ ذلك الهدف من خلال جهوده لمكافحة المخدرات والجريمة. وتستند تلك المساهمة إلى حجة مزدوجة. فأولاً، لا يمكن الإنكار بأن السلوك غير المتمدن يزدهر حيث يسود انعدام القانون؛ وينطبق هذا بخاصة على أشد مناطق العالم فقراً. وثانياً، حيث تكون الغلبة للرصاص على أوراق الاقتراع، لا يمكن التغلب على الفقر. بمعنى آخر، أن المجتمعات الفقيرة تجد نفسها ضحايا في حلقة مفرغة لا يمكن كسرها إلا بالاهتمام بأمور تنطوي على التنمية والأمن والعدالة معا ككل: ويتركز عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتحديد على كسر تلك الحلقة المفرغة.

ألف - التنمية البديلة

١٨ - في عام ٢٠٠٣، ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الحكومات على تخفيض زراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة، وخصوصاً خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا. ولا يمكن إنكار ما أُحرز من تقدم، رغم كونه غير منتظم. وعلى مدى السنين، برزت قصص نجاح في القضاء على المحاصيل غير المشروعة على نحو مستدام في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبوليفيا وبيرو وتايلند وتركيا ولبنان. وقد تركزت زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة بصفة رئيسية في أفغانستان وميانمار، بينما لا تزال زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة سائدة على الأكثر في كولومبيا. وقد باشرت معظم حكومات البلدان في المنطقة الفرعية الآندية وفي جنوب شرق وجنوب غرب آسيا خططاً للتنمية البديلة تهدف إلى الحد من زراعة المحاصيل غير المشروعة. وتشمل تلك الخطط ترويج مشاريع صناعة زراعية وزراعة حراجية قابلة للاستمرار، وكذلك الاستخدام الرشيد لموارد الأراضي المشجرة وحفظ التربة. وقد تركزت برامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التي يُنفذ بعضها على نحو مستقل ويدار البعض الآخر بالاشتراك مع وكالات ومؤسسات مالية دولية أخرى، على تخفيض الفقر وشد أزر المرأة وإيجاد مصادر عيش جديدة من خلال الاستثمارات في البنى التحتية وحماية البيئة. وتستهدف البرامج أفقر الفقراء والأسر المزارعة في المناطق المعزولة من العالم، وهي المناطق التي يزدهر فيها تماماً إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. وتُصمّم المشاريع وتُنفذ بتقوية المستفيدين تماماً، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة للتغلب على التمييز الجنساني.

١٩ - وقد رَوّج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مباشرة لأفضل الممارسات في مجال التنمية البديلة، أو ساعد على إدراجها في الاستراتيجيات الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، في أفغانستان وبوليفيا وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكولومبيا

وميانمار. وفي أمريكا اللاتينية، وصلت المشاريع النموذجية إلى عشرات الآلاف من الأسر المزارعة بتنظيم من المؤسسات التجارية الزراعية ورابطات المنتجين. وبالإضافة إلى توليد العمالة القانونية (وبذلك الدخل) للشباب والنساء، أسهمت مخططات سبل العيش البديلة في إنتاج صادرات ومحاصيل غذائية مشروعة، مما أفاد موازين مدفوعات البلدان المعنية. والواقع أن هذا المزيج بين الفوائد الاقتصادية الجزئية والكلية هو بالضبط الذي يجعل مبادرات التنمية البديلة جذابة بصورة خاصة ويجعلها، مرة أخرى، شائعة بين مقرري السياسات بعد فترة عدم رضى سادت مؤخرًا.

٢٠- وفي السنوات الأخيرة، حدث انخفاض مطرد في زراعة خشخاش الأفيون في جنوب شرقي آسيا. وأسهمت أنشطة التنمية البديلة وأنشطة خفض الطلب على الأفيون المتصلة بها، في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، في تخفيض بلغت نسبته ٦٠ في المائة في إنتاج الأفيون في الثلث الذهبي بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٣. وهناك حاجة إلى شراكة بعيدة المدى مع الوكالات الانمائية بغية تسريع القضاء الجاري على إنتاج الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفي ميانمار (حيث الشواغل الخطيرة إزاء حقوق الإنسان تقوّض تقاسم الموارد)، ومنع عودة زراعة خشخاش الأفيون إلى فييت نام. ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشاريع نموذجية، ويروجّ لممارسات انمائية مستهدفة، بيد أن رأس المال والبنية التحتية الاجتماعية اللازمين (الطرق والكهرباء والتعليم والخدمات الصحية) لا يمكن أن تقدما إلا من خلال المشاركة المستمرة للوكالات الانمائية.

٢١- وتواجه أفغانستان تحديا تاريخيا ألا وهو سيادة القانون بطريقة فعالة في سياق التنمية المستدامة. ففي عام ٢٠٠٣، كان التقدم المحرز نحو إقامة نظام حكومي ديمقراطي فعال ملفتا للنظر. بيد أن الأمن الوطني للبلد تقوّض عن طريق زراعة المحاصيل غير المشروعة وعن طريق تكرير المخدرات غير المشروعة والاتجار بها على نحو متزايد. ولا تزال الموارد التي ينتجها اقتصاد الأفيون في أفغانستان تُستخدم لتمويل عمليات الجماعات الإجرامية والفساد وغسل الأموال والإرهاب حتى إلى ما وراء حدود البلد. والواقع أن البلدان المجاورة والبلدان الواقعة على طول دروب^(١١) الاتجار بالأفيون تدفع ثمنًا باهظًا وهو الاتجار بالمخدرات وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الهيف/الايدز).

٢٢- وفي عام ٢٠٠٣، ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مديرية مكافحة المخدرات التابعة لمجلس الأمن الوطني في أفغانستان على بناء القدرات في مجال انفاذ قوانين المخدرات وفي قطاع العدالة الجنائية. وعمل المكتب، بشكل يتوافق مع الأوضاع الأمنية المتطورة، كعامل حفاز فيما يتعلق بمكافحة المخدرات، واشترك مع الوكالات الضالعة

في إعادة الاعمار اللاحق للنزاع بغية ضمان بقاء القضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة يحتل مركز الأولوية. وفي عام ٢٠٠٣، ساعد المكتب في صوغ استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات تهدف إلى القضاء على زراعة خشخاش الأفيون بطرق غير مشروعة خلال ١٠ سنوات. وقد دُرّب موظفو مديرية مكافحة المخدرات على تحسين ادماج المسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة في التخطيط الوطني لإعادة الاعمار والتنمية. ودعم المكتب لجنة الإصلاح القضائي الأفغانية في رفع مستوى نظام العدالة الجنائية ونظام السجون ونظام قضاء الأحداث وتشريعات مكافحة المخدرات. ذلك أن تزايد توافر الأفيون الأفغاني يؤدي إلى تزايد الجريمة والارهاب؛ وتنجم عن تعاطي الأفيون آلام شديدة، وبخاصة في مخيمات اللاجئين. ولذلك، تولّى المكتب في عام ٢٠٠٣ رعاية أنشطة خفض الطلب والأبحاث المتعلقة بمدى تعاطي المخدرات وتدريب الموظفين الأفغان على منع تعاطي المخدرات.

٢٣- وقد تضررت آسيا الوسطى كلها، بالإضافة إلى البلدان المجاورة لتلك المنطقة، بتصدير الأفيون الأفغاني. وقد أتبع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة توصيات المؤتمر الوزاري المعني بالطرق التي تسلكها تجارة المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، الذي عقد في باريس في أيار/مايو ٢٠٠٣، بمبادرة تهدف إلى تحقيق تعاون فعال عبر الحدود في البلدان المحاذية لدروب الاتجار بالمخدرات.

باء- حماية البيئة

٢٤- تؤثر زراعة المحاصيل غير المشروعة ونتاج المخدرات تأثيرا كبيرا على البيئة: فهي تؤدي إلى زوال الأحراج وتدهور التربة والتلوث من خلال تصريف الكيماويات السامة المستخدمة في مختبرات المخدرات غير المشروعة. وإن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لا يضطلع هو نفسه بالقضاء على المحاصيل غير المشروعة وفي حملات التبخير والحملات المشابهة، بصرف النظر عما يمكن أن يثبت من فعالية الاضطلاع بذلك. إلا أن برامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تكمل تلك الأنشطة وتسهم في حماية البيئة عن طريق توفير مصادر العيش البديلة. مثال ذلك أنه يجري في البلدان الآندية القيام بتخفيض زراعة شجيرة الكوكا عن طريق ادارة الأحراج التي تزيد الدخل وتحمي البيئة في الوقت نفسه. وحالما يسمح الوضع الأمني في أفغانستان بالقيام بعمليات مماثلة سيعمد، المكتب بدور قيادي إلى تشجيع القيام بذلك.

جيم - تعزيز الصحة العامة

خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة

٢٥ - ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدول الأعضاء على تعزيز خفض الطلب على المخدرات، مدلة بذلك على التزامها بتحقيق الأهداف التي وضعت خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين التي عقدت عام ١٩٩٨. وقد قدّم المكتب المساعدة إلى الدول الأعضاء على: (أ) إنشاء نظم وطنية للمعلومات عن تعاطي المخدرات؛ و(ب) ترويج أفضل الممارسات في الوقاية من تعاطي المخدرات ومعالجة المدمنين وتأهيلهم؛^(١٢) و(ج) تنفيذ مشاريع تؤدي إلى خفض الارتكان بالمخدرات.^(١٣)

٢٦ - وتعتبر الخبرة والدعم اللذان يقدمهما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال الوقاية حديرين بالاهتمام الخاص.^(١٤) فقد استبان المكتب، من خلال شبكة الشباب العالمية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة له، الممارسات الجيدة في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات، وترويج تنفيذ تلك الممارسات في جميع أنحاء العالم. ومؤخرا، قامت الشبكة، التي تضم زهاء ٣٠٠ منظمة في ٥٠ بلدا مختلفا، بعقد آخر حلقة عمل (المشروع يوشك على الانتهاء) من حلقاتها التدريبية الإقليمية. واستخدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرياضة أيضا للترويج لأنماط الحياة الصحية: ففي قطر، مثلا، نُظّم مخيم تدريب "كرة القدم بلا حدود" في الدوحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وكانت مبادرة مماثلة في كرة السلة قد نُظّمت في وقت سابق.

٢٧ - وقد طور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة موردا منهجيا يعرف باسم مجموعة الأدوات المتعلقة بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات بغية دعم: (أ) وضع نظام متكامل للمعلومات عن المخدرات؛ و(ب) تنفيذ دراسات استقصائية مدرسية بشأن تعاطي المخدرات؛ و(ج) تقدير الانتشار، أي الطرق غير المباشرة لتقدير حجم مشكلة المخدرات؛ و(د) إدارة البيانات وتفسيرها؛ و(هـ) اجراء بحوث كمية ودراسات تقديرية مركزة.^(١٥)

٢٨ - كما واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم تطوير التعليم بشأن تعاطي المخدرات في المدارس. وقد نُفّذت مشاريع تستهدف الشباب المعرضين للخطر، في أمريكا الوسطى والكاربي وأفريقيا. ودعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا تعبئة المجتمع من خلال مشاريع وقائية في فييت نام وميانمار والهند. وقد أنجزت مرحلة تعبئة المجتمع في إطار "المبادرة العالمية بشأن الوقاية الأولية من تعاطي مواد الادمان"، وهي مشروع يُنفّذ بالاشتراك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة

العالمية، ويصل إلى عشرات الآلاف من الشباب والراشدين في الاتحاد الروسي وبيلاروس وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا والفلبين وفييت نام. واجتمع ممثلو أكثر من ١٠٠ منظمة مجتمعية يدعمها المشروع لاستبانة أفضل الممارسات للوقاية من تعاطي مواد الادمان ورصده وتقييمه. وفي أعقاب النجاح الذي تحقّق من إنشاء شبكات خبراء محليين في شرق أفريقيا، باشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا إنشاء شبكة خبراء محليين بشأن خفض الطلب في غرب أفريقيا.

٢٩- أما فيما يتعلق بالمعالجة والتأهيل، فقد باشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عدداً من المشاريع الاقليمية التي تشمل الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا، وكذلك دول آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان). وتهدف هذه المشاريع إلى تنويع الخدمات المتاحة لمتعاطي المخدرات بالحقن، بما في ذلك المعالجة والوقاية من الهيف/الايدز.

٣٠- ودعماً للأولوية التي أولتها الدول الأعضاء لمكافحة التهديد الذي تمثله المنشطات الأمفيتامينية، أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أول دراسة استقصائية عالمية حول المشكلة. وقد أشار منشور *"Ecstasy and Amphetamines: 2003 Global Survey"* (الاكتاسي والأمفيتامين: الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٣)^(١٦) إلى أن مشكلة المنشطات الأمفيتامينية تؤثر في جميع البلدان سواء أكانت منتجة أم مستهلكة أم الاثنين معا. وينتشر تعاطي هذه المنشطات؛ وهو يؤثر حالياً في زهاء ٤٠ مليون شخص، أي ٠,٦ في المائة من سكان العالم، بصرف النظر عن السن أو الجنس أو الجنسية أو الدخل. ويقدر أن ما يقرب من ٥٣٠ طناً من المنشطات الأمفيتامينية تُصنع عالمياً: ويقدر أن قيمة هذه التجارة تبلغ ٦٥ بليون دولار أمريكي.

مكافحة وباء الهيف/الايدز

٣١- إن التحدي الذي يواجه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة هو التصدي لانتشار الإصابة بالهيف/الايدز الناجم عن تعاطي المخدرات بالحقن. ففي نهاية عام ٢٠٠٣، كان هناك زهاء ٤٠ مليون شخص (هامش الخطأ: ١٥ في المائة) مصابين بالهيف/الايدز؛ وفي عام ٢٠٠٣، توفي ٣ ملايين شخص من الهيف/الايدز. وبينما تبقى أفريقيا جنوب الصحراء أكثر المناطق تضرراً (تستأثر بحوالي ٧٠ في المائة من الأشخاص المصابين بالهيف/الايدز)، ظهرت مؤخراً إصابات جديدة بالهيف/الايدز في وسط آسيا وجنوبها وجنوبها الشرقي وشرقها وفي أمريكا اللاتينية وأوروبا

الشرقية. وأحد الأسباب الرئيسية لانتشار الإصابة بالهيف/الايدز مؤخرًا هو التشارك في معدات الحقن الملوثة بين متعاطي المخدرات ومخاطر السلوك الجنسي الناتجة عن تعاطي المخدرات. وهناك ما يقرب من ١٢,٦ مليون متعاط للمخدرات بالحقن في العالم؛ وما يصل إلى ٨٠ في المائة من هؤلاء مصابون بالهيف في بعض المناطق. وفي عدد من البلدان، تتشكل غالبية المصابين بالهيف/الايدز من أشخاص يتعاطون المخدرات بالحقن وأقربائهم. ويُقدّر بأن ما لا يقل عن ١٠ في المائة من المصابين بالهيف/الايدز في جميع أنحاء العالم هم من متعاطي المخدرات بالحقن.

٣٢- ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حاليا على تعزيز قدرته إلى حد كبير بغية الاستجابة لمسائل الإصابة بالهيف/الايدز ذات الصلة بتعاطي المخدرات. وقد أنشأ المكتب وحدة جديدة بشأن العمل المتعلق بالهيف/الايدز تقوم، في جملة أمور، بمساعدة الحكومات على تنفيذ مشاريع وقائية بين متعاطي المخدرات. ويجري تعيين مستشارين بشأن الهيف/الايدز في المكاتب الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بانكوك وطشقند وموسكو.

٣٣- وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، سيتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة رئاسة اللجنة المعنية بالمنظمات المشاركة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (UNAIDS). وبما أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو الهيئة الداعية إلى الاجتماعات المتعلقة بجميع المسائل ذات الصلة بتعاطي المخدرات بالحقن، من حيث صلتها بالإصابة بالهيف/الايدز، فإنه يترأس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن الوقاية من الإصابة بالهيف/الايدز بين متعاطي المخدرات بالحقن.^(١٧)

٣٤- ولا تزال هناك تحديات كبرى. فالدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠٠٣ بينت أن ٥ في المائة فقط من متعاطي المخدرات بالحقن في جميع أنحاء العالم يحصلون على خدمات الوقاية والرعاية المتعلقة بالهيف/الايدز. أما في السجون، فلا يزال خطر الإصابة بالهيف عاليا إلى حد غير مقبول. ولا تزال أنشطة الوقاية المتعلقة بالمشتغلات في الجنس والمتعاطيات للمخدرات غير كافية أيضا. أخيرا، لم تجر معالجة الصلة بين الاتجار بالبشر والإصابة بالهيف/الايدز على نطاق كبير بما فيه الكفاية. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على صوغ وتنفيذ أنشطة في عدة بلدان بهدف مساعدة السلطات في تلك البلدان على معالجة هذه الظاهرة.

دال - احتياجات أفريقيا الخاصة

٣٥ - أدى تعاظم المخدرات والاتجار بها والجريمة المنظمة والفساد والارهاب وانتشار الاصابة بالهيف/الايدز إلى عرقلة التنمية المستدامة في أفريقيا. فما زالت مستويات الفساد عالية في دول عديدة؛ وكثيرا ما تكون أجهزة العدالة الجنائية سيئة التجهيز إلى حد كبير بحيث لا تستطيع مكافحة المشكلة بفعالية. ولا يفهم مدى الاتجار بالبشر والفساد فهما جيدا على الدوام وكثيرا ما تكون التدابير المتخذة لمواجهةهما غير كافية. وقد ازداد الاتجار بالمخدرات فعليا عبر أفريقيا، وكثيرا ما يكون متصلا بالفساد وغسل الأموال والاتجار بالسلاتف. وقد أدت تلك الاتجاهات إلى مستويات عالية جدا من العنف بين الأشخاص في المناطق الحضرية الكبرى، حيث تشكل الأحوال الاجتماعية السيئة والبطالة المرتفعة عوامل رئيسية تؤدي إلى بيئة تفضي إلى الجريمة. وبالرغم من هذه التحديات الواضحة، قامت حكومات معظم البلدان الأفريقية ووكالات التنمية والمؤسسات المالية الدولية العاملة في أفريقيا، منذ وقت طويل للغاية، بمعالجة المسائل المتعلقة بالجريمة بصورة منعزلة بدلا من معالجتها كجزء من مبادرات التنمية الرئيسية. ولا يمكن أن يسمح لهذا الاتجاه بالاستمرار.

٣٦ - ويتوقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى القيام بعمل أكثر وأفضل في أفريقيا. والتقييد الرئيسي لذلك هو طبيعة تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: ٩٠ في المائة على الأكثر من تمويله توفره أطراف ثالثة "بشروط" (يخصص للاستخدام في مناطق جغرافية أو مواضيع محددة فحسب). وبامكاناته المحدودة، دعم المكتب في عام ٢٠٠٣ الاتحاد الأفريقي في ادماج المسائل المتصلة بالمخدرات والجريمة في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وواصل المكتب العمل مع الحكومات لتعزيز نزاهة القضاء وشجع صوغ برامج متعددة القطاعات لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها والفساد والجريمة المنظمة والارهاب. وساعد على تحسين قدرات انفاذ القانون في الموانئ والمطارات في بلدان عديدة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بهدف وقف الاتجار بالمخدرات والسلع الأخرى من قبل الجريمة المنظمة. ووفر أيضا تدريباً تخصصياً للقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحققين بغية تحسين تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وساعد المكتب على اعتماد وتنفيذ خطة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣٧ - وكان تعاظم مواد الادمان، وبخاصة الاتجار بالمخدرات وغيره من الأنشطة الاجرامية، محور تركيز المشاريع في المراكز الحضرية. ففي عام ٢٠٠٣، تركز العمل على الأشخاص الذين يعيشون في مدن الأحياء وضواحي المدن ولا سيما في جنوب أفريقيا

(مثل سويتو). ويجري بقدر متزايد تقديم الدعم إلى الفئات المفتقرة إلى المنعة، وخصوصا إلى الأشخاص الذين تأثروا بشكل شديد من جراء الحروب والنزاعات، كالجناد الأطفال الذين أرغموا على المشاركة في النزاعات بشكل فعلي عن طريق العنف وادمان المخدرات. وفي عام ٢٠٠٣، طُلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن ينظم مرافق علاج في أعقاب فترة من النزاع.

٣٨- والصلة بين انتشار الإصابة بالهيف/الايدز في أفريقيا وحقق المخدرات أقل مما هي في مناطق أخرى. بيد أن التفاعل موجود ولا حاجة إلى المغالاة في التأكيد على الأخطار. وقد أدت مبادرة مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالهيف/الايدز في أفريقيا إلى اتخاذ عدة إجراءات وقائية في بلدان مختلفة.^(١٨)

٣٩- وفي عام ٢٠٠٣، جرت مرة أخرى تعبئة شركاء المجتمع الأهلي وقدمت منح صغيرة إلى منظمات غير حكومية من أجل دعم أنشطة تستهدف تعاطي المخدرات والإصابة بالهيف/الايدز. وفي جنوب أفريقيا، قامت المنظمات الحكومية وغيرها من المنظمات المتحالفة مع الجماعات الإعلامية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشن حملات للتوعية بتلك المشاكل في جميع أنحاء البلد.

رابعاً- سيادة القانون والادارة الرشيدة

ألف- اصلاح العدالة الجنائية

٤٠- حيثما تكون نظم إنفاذ القوانين وإقامة العدل والنظم المالية ضعيفة، يسود نشاط الجريمة المنظمة. وقد أسهم عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إسهاما مباشرا في تلبية الشروط الأساسية لتحقيق الازدهار والعدالة الاجتماعية، التي دُعي إلى تحقيقها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، خصوصا تعزيز سيادة القانون وتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد.

٤١- وان مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، باعتباره وديعا لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية،^(١٩) قد قدم المشورة إلى عدة حكومات في عام ٢٠٠٣، لتدعيم قدراتها على إدارة القانون الجنائي وخفض الجريمة بتعزيز معاملة الجناة وإصلاح قضاء الأحداث وتحسين السجون ودعم الضحايا وأمن المدن. كما قدم المكتب، ضمن أنشطته للتعاون التقني في هذا المجال، المشورة بشأن صوغ التشريعات وإنشاء إدارات متخصصة وجمع البيانات ذات صلة بإقامة العدالة.^(٢٠)

٤٢- ويجمع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معلومات عن المعايير الدولية المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ويستكشف باستمرار سبلا جديدة لتحقيق الحد الأقصى من فعالية المساعدة التقنية؛ خصوصا في إعادة بناء المؤسسات القضائية في حالات حفظ السلام وأوضاع ما بعد النزاعات. وفي عام ٢٠٠٣، قدم المكتب الدعم لوضع برامج لإعادة بناء نظام العدالة الجنائية في أفغانستان، بما في ذلك إصلاح القانون الجنائي وبناء القدرات، للجهات الفاعلة الرئيسية في مجال العدالة الجنائية، مثل وزارة العدل والسلطة القضائية. وفي عام ٢٠٠٣ أيضا، طُلب إلى المكتب المساعدة في أنشطة إعادة الإعمار بعد النزاعات في العراق والصومال، وبدأ العمل في ذلك. وأوصت بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى العراق، قبيل أيام من التفجير المأساوي لمكتب الأمم المتحدة في بغداد، باتخاذ تدابير لمنع الجريمة والاتجار غير المشروع، وتشجيع إرساء سيادة القانون، التي تعتبر جميعها مقتضيات أساسية لاستعادة السلم والأمن.

باء- مكافحة الفساد

٤٣- يؤدي الفساد إلى تشويه الأسواق وتدهور نوعية الحياة وإعاقة التنمية بإتاحة أعمال تجارية لقلّة من الأفراد العديمي الأخلاق. كما إن الفساد يغذي الجريمة والإرهاب وغيرهما من مهددات الأمن البشري. ويعد الفساد في المقام الأول سببا أساسيا لانخفاض الأداء الاقتصادي وعقبة رئيسية أمام القضاء على الفقر. وفي حين أن جميع البلدان تعاني من الفساد، فانه كلما كان البلد أكثر فقرا كان تأثيره أكثر حدة. وثمة تقديرات تبين أنه في بعض الحالات قد سُرب ما يصل إلى ثلث مجموع الاستثمار والعون المباشرين لمصلحة مسؤولين فاسدين، داخل البلدان أو خارجها. وفي عام ٢٠٠٣، مهّد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الطريق لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،^(٢١) بينما أسهمت عمليات المكتب الميدانية في تحسين معايير أداء نظم العدالة الجنائية. وعلى وجه الإجمال، تُخصّص حاليا موارد غير كافية لمكافحة الفساد - يتمثل ذلك في ضرب من التمويل المنخفض، يتفاقم بعدم كفاية التعاون بين الوكالات والإهمال غير المتعمد في بعض الدوائر المصرفية. ويتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القيادة في السعي إلى التغلب على هذه القيود.^(٢٢)

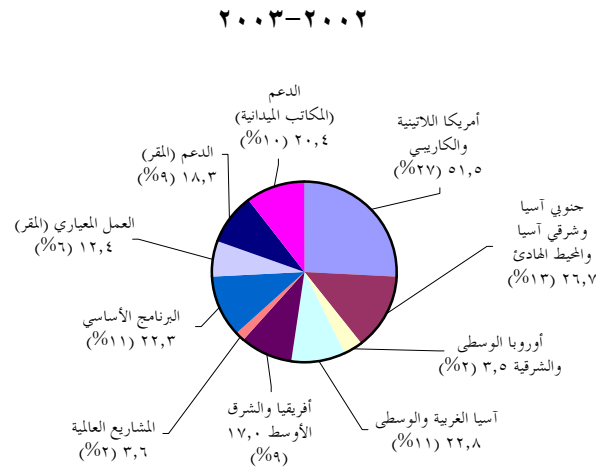
خامسا- تمويل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٤٤- إن الشروع الاجتماعية التي يتصدى لها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الاضطلاع بمهامه ضخمة من حيث حجمها ونطاقها على السواء. وعند إجراء

مقارنة، يُقال في الغالب إن موارد المكتب ضئيلة. وهذه المقارنة، التي يجريها في الغالب مراقبون خارجيون، لا معنى لها. فالموارد يمكن أن يُحسّن استخدامها، وتضاعف بالتالي قيمتها: أما ما يهم فهو البقاء في خضمّ شواغل مجتمعتنا، ومعالجة تلك الشوغل على نحو يتسم بالكفاءة والابتكار والاستباق (انظر الشكلين الأول والثاني). وهذا هو تماما ما تسعى المكتب لتحقيقه خلال السنتين الماضيتين، من خلال مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الإدارة الرشيدة وتنسيق الأعمال مع المؤسسات ذات التفكير المشابه (الوطنية والدولية)، مع التركيز بقوة على إنجاز المشاريع.

الشكل الأول

المخطط الافتراضي للميزانية المدججة، بحسب المناطق، ٢٠٠٣-٢٠٠٢
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



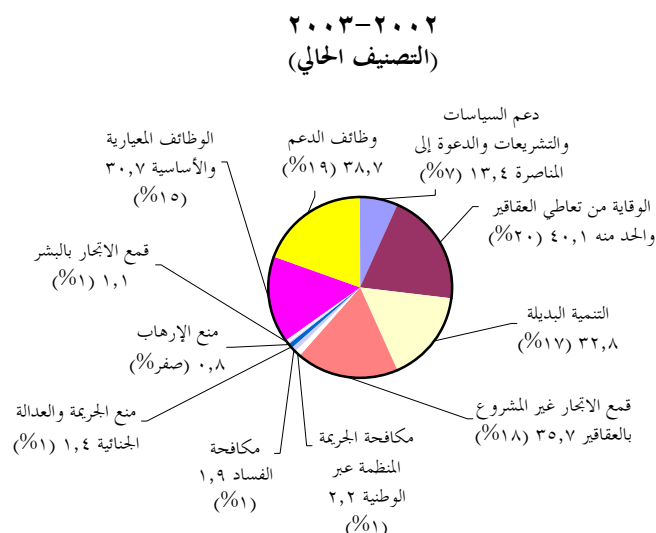
البند	المصادر الطوعية		الميزانية العادية		المجموع	
	د.م.	%	د.م.	%	د.م.	%
برنامج المخدرات	١٦٦,٤	٩١	١٦,٧	٩	١٨٣,١	١٠٠
برنامج الجريمة	٨,٤	٥٤	٧,٣	٤٦	١٥,٧	١٠٠
مجموع المكتب	١٧٤,٨	٨٨	٢٤,٠	١٢	١٩٨,٨	١٠٠

ملاحظة: يُستخدم المختصران التاليان في الجدول: المكتب أي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ د.م. أي ملايين دولارات الولايات المتحدة.

الشكل الثاني

المخطط الافتراضي للميزانية المدمجة بحسب المواضيع، ٢٠٠٣-٢٠٠٢

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



البند	المصادر الطوعية		الميزانية العادية		المجموع	
	د.م.	%	د.م.	%	د.م.	%
برنامج المخدرات	١٦٦,٤	٩١	١٦,٧	٩	١٨٣,١	١٠٠
برنامج الجريمة	٨,٤	٥٤	٧,٣	٤٦	١٥,٧	١٠٠
مجموع المكتب	١٧٤,٨	٨٨	٢٤,٠	١٢	١٩٨,٨	١٠٠

ملاحظة: يُستخدم المختصران التاليان في الجدول: المكتب أي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ د.م. أي بملايين دولارات الولايات المتحدة.

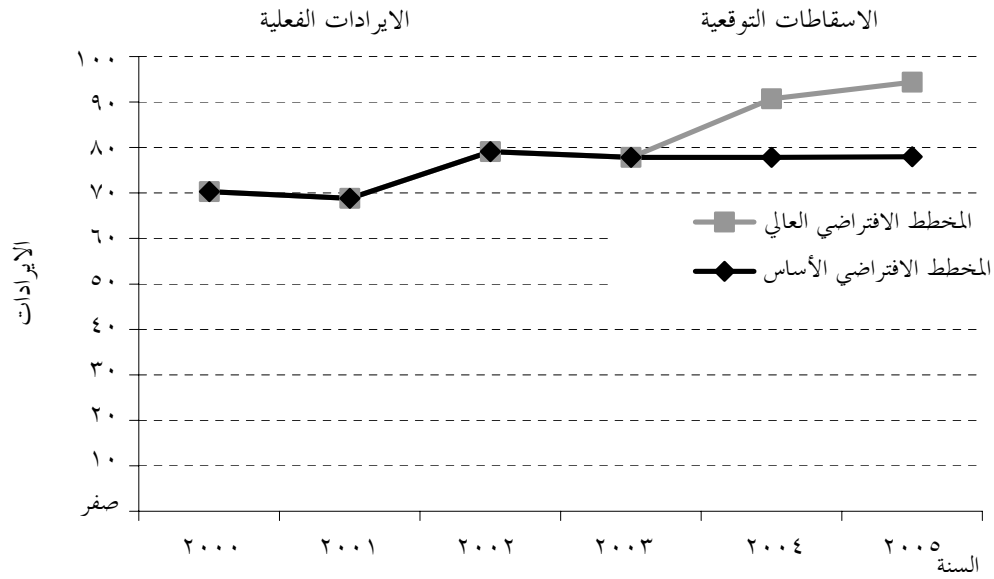
٤٥ - وقد كان ذلك النهج مجدياً. فقد زادت ميزانية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (الممولة غالباً عن طريق تبرعات من عدد صغير من الدول الأعضاء) زيادة كبيرة (بنسبة ١٢,٧ في المائة - انظر الشكل الثالث). وإضافة إلى ذلك، زادت الإيرادات المخصصة للأغراض العامة لتصبح ١٨,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ (بزيادة قدرها ٢٣ في المائة عن مستواها في عام ٢٠٠٢). وأدت هذه الزيادة، مقترنة بتدابير للادخار في التكاليف أُتخذت في منتصف عام ٢٠٠٢، إلى منع حدوث عجز محتمل خلال عام ٢٠٠٣. ثم استُعيد الرصيد الآن ليلبلغ أكثر من ٨ ملايين دولار، وهو ماضٍ قدماً في النمو. ونتيجة للإصلاحات الإدارية واعتماد لجنة المخدرات القرار ٩/٤٦، يُتوقع أن يزيد رصيد صندوق الأغراض العامة ليصبح ١٠ ملايين دولار خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهو ما يكفي للسماح بتمديد عقود الموظفين لمدة سنتين. وستكون هناك حاجة

إلى إيرادات إضافية للأغراض العامة لتصل إلى رصيد تمويل أنسب يبلغ نحو ١٥ مليون دولار، مما سيغطي الفجوات النقدية في تمويل المشاريع.

الشكل الثالث

الإيرادات من التبرعات، ٢٠٠٠-٢٠٠٥

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



البند	الإيرادات الفعلية				التقديرات		المخططان الافتراضيان	
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٤	٢٠٠٥
برنامج المخدرات	٦٧,٣	٦٥,٤	٧٤,١	٧٠,٩	٧٠,٩	٧٠,٩	٨١,٢	٨١,٢
برنامج الجريمة	٣,٠	٣,٤	٥,٠	٦,٩	٦,٩	٦,٩	٩,٥	٧,١
مجموع المكتب	٧٠,٣	٦٨,٨	٧٩,١	٧٧,٨	٧٧,٨	٧٧,٨	٩٠,٧	٧٨,٠
التغير قياساً إلى السنة السابقة (نسبة مئوية)	-	-٢%	١٥%	-٢%	-	صفر%	١٧%	صفر%

ملاحظة: المكتب أي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

سادسا- تحديات جديدة

٤٦- يسترعي هذا التقرير انتباه لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والاتجاه الاستراتيجي الذي اتبعه خلال عام ٢٠٠٣، بتسليط الضوء على أبرز سماتها. وسوف يُعدل عمل المكتب خلال الفترة المقبلة لمراعاة بعض التحديات البالغة الأهمية التي سوف تعالجها كل من اللجنتين.

ألف- مراقبة المخدرات

٤٧- بعد نحو قرن من مراقبة المخدرات، وفي وقت يكاد فيه الامتثال للاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات أن يكون عالميا، ربما يبدو من قبيل المفارقة أن تنافح جماعات مفعّوه صغيرة في قلة من البلدان المتقدمة عن التساهل في الضوابط المفروضة على تناول المخدرات غير المشروعة. ويحدث هذا التحرك في وقت يوجد فيه توافق عالمي في الآراء تأييدا لتشديد الضوابط على التبغ، أشيع العقاقير المشروعة تعاطيا، وهي عملية بدأت في البلدان الصناعية بمنع التدخين في الأماكن العامة، وأدت إلى اعتماد اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية التاريخية بشأن مكافحة التبغ. ولا تنفصل السياسات المتصلة بالمخدرات عن البيئة الاجتماعية والسياسية التي تتطور فيها. فضلا عن ذلك، ونظرا للمحصلة الإيجابية من العمل المشترك على مكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات، ينبغي أن تكون عالمية التوافق في الآراء دوما غاية للسياسات الدولية.

٤٨- القرن الحادي والعشرون هو علاقة فارقة على ثاني قرن للمراقبة الدولية للمخدرات: وربما يكون الوقت قد حان لمناقشة السبل التي يمكن بها تعزيز النظام الدولي لمراقبة المخدرات، حسبما تجسّده الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، انطلاقا من أساسين منطقيين. أولهما هو أنه من المعترف به عموما أن المساهمة التي تقدمها الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات في رفاه البشر وفي الطب والعلم، وكذلك في استقرار المجتمعات، تفوق الحصر؛ وينبغي أن يكون ذلك منطلقا لأي دراسة جادة. والأساس المنطقي الثاني هو أن تعدد الأطراف عنصر أساسي للحفاظ على النظام الدولي لمراقبة المخدرات، الذي يتعرّض للضعف إذا قلّصت الدول المصدقة التزاماتها.

٤٩- هناك التزام عالمي قوي ومستمر بخفض تعاطي المخدرات ومواجهة الاتجار بها من خلال استراتيجية عالمية تقوم على نهج متوازن، بإعطاء أولوية متساوية لأنشطة خفض الطلب والعرض، واستخدام آليات لخفض زراعة محاصيل المخدرات على نحو غير مشروع.

وأي تباين في الآراء، عندما يحدث، لا يكون في الغالب بشأن الغايات نفسها وإنما بشأن وسائل تحقيقها. ولدى تنفيذ الاستراتيجية الدولية على الصعيد الوطني، ينبغي لجميع البلدان تحمّل المسؤولية عن التقليل إلى أدنى حد من أي آثار سلبية قد يحدثها أي تباين في البلدان الأخرى، وفي نظمها الاقتصادية والقانونية، وفي سائر مشاكلها الخاصة بالمخدرات. وفي حالة حدوث تباين في الآراء، ينبغي التمسك بالدور شبه القضائي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات: حيث ينبغي احترام ما تصدره الهيئة من أحكام باعتبارها آلية مستقلة للرصد والتقييم.

٥٠ - ويتيح جدول أعمال لجنة المخدرات فرصا لمعالجة بعض المسائل الأساسية في ميدان مكافحة المخدرات. وفي إطار النقاش المواضيعي بشأن المخدرات الاصطناعية ومراقبة المخدرات، ستتاح للجنة فرصة النظر في التحدي الذي يطرحه صنع المنشطات الأمفيتامينية والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع (خصوصا الميثامفيتامين والإكستاسي). وتعتبر تدابير خفض الطلب على المنشطات الأمفيتامينية جديدة نسبيا ولم تخضع للاختبار والتجريب. وينبغي للجنة أن تستكشف، بصفة خاصة، تدابير المنع التي تلمس الحاجة إليها. كما ينبغي للجنة أن تنظر في اتخاذ تدابير لتحسين التعاون الدولي على مراقبة السلائف لمواجهة صنع المخدرات على نحو غير مشروع.

٥١ - وينبغي للجنة أن تحيط علما ببعض الاتجاهات البارزة في تعاطي المخدرات والاتجار بها. ذلك أن تعاطي القنب يؤثر عمليا على جميع البلدان. والدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات ملتزمة بمواجهة المشاكل الصحية والأمنية العامة الناجمة عن تعاطي القنب والاتجار به، خصوصا في أفريقيا، رغم ما تدعو إليه أحزاب سياسية وجماعات، خصوصا في البلدان المتقدمة، من نهج متباينة. ويمكن القول بأن مشاكل الهيروين والكوكايين تتميز بالاستقرار. بيد أن ذلك يخفي صورة معقدة جدا. فان إعادة بناء أفغانستان لم ينتج عنها بعد أي مكاسب في مجال مكافحة المخدرات. وانحصرت زراعة نبتة الكوكا وحشخاش الأفيون في حفنة من البلدان. وتعاطي المخدرات في حالة ثبات أو تناقص في الأسواق الناضجة، ولكنه يتزايد في البلدان النامية. ورغم أن زراعة نبتة الكوكا في كولومبيا وحشخاش الأفيون في ميانمار في حالة تراجع، فلا يمكن استدامة أهداف مكافحة المخدرات في كلا البلدين إلا إذا أصبح السلام الداخلي وسيادة القانون أكثر رسوخا. وبينما اتضح أن التنمية البديلة تمثل أداة يعول عليها لخفض زراعة نبتة الكوكا وحشخاش الأفيون، فثمة مناطق فيها أعلى تركيز لزراعة المحاصيل غير المشروعة لا تزال خارج نطاق مشاريع التنمية البديلة. لذلك هنالك حاجة إلى أن يقدم المجتمع الدولي، خصوصا الوكالات المنخرطة

في العمل الإنمائي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، دعماً مستداماً للتنمية البديلة بإتاحة موارد كافية لأجل الوصول إلى أعداد كبيرة من الناس في تلك المناطق المتأثرة بزارعة المحاصيل غير المشروعة.

٥٢- ويمثل خفض الطلب على المخدرات بجملاء أمل المستقبل، ولكنه يتطلب وقتاً لتحقيق نتائج ملموسة. وهناك حاجة إلى نهج أوسع نطاقاً لمنع تعاطي المخدرات، بإشراك المجتمع عموماً، في المدارس والمراكز الرياضية وأماكن العمل والأسر، وكذلك في الأوساط العمومية. وقد أدى هذا النهج المدفوع بتوافق الآراء إلى نتائج ملموسة في مجال مكافحة التبغ: فهناك دعم عام واسع النطاق لحظر التدخين عملياً في جميع الأماكن. بيد أن تلك المكاسب لا ينبغي أن تصرف الانتباه عن أن نحو نصف قرن قد مضى بين أول دليل علمي يربط بين التدخين وسرطان الرئة، واعتماد اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ مؤخراً. وإن كان ثمة درس يُستخلص من مكافحة التبغ، فهو أن التأثير الإيجابي لتدابير الحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة سيعزز إذا استمر دفعها بتوافق عالمي في الآراء على أن المخدرات غير المشروعة تعد مواد خطيرة وغير صحية ينبغي إخضاعها لمراقبة اجتماعية. ويمكن تحقيق تقدم في هذا الصدد، ولكنه سيكون تدريجياً وسيطلب وقتاً. ولعل لجنة المخدرات تود أن تنظر في التدابير ذات الصلة باستراتيجية عالمية للمنع والعلاج وإعادة التأهيل. ومن بين الأمور البالغة الأهمية ما ينبغي تقديمه من توجيه بشأن منع الإصابة بالهيف/الإيدز من الانتشار نتيجة لتعاطي المخدرات بالحقن.

باء- منع الجريمة

٥٣- خلال العقد الماضي تغيرت طبيعة الجريمة المنظمة؛ وهو تغير دفع إليه فتح الأسواق (العولمة)، يسره ظهور تكنولوجيات اتصالات جديدة، وأدى إليه الضغط الناجم عن نجاحات هامة في مجال إنفاذ القوانين. نتيجة لذلك، أصبحت الجماعات الإجرامية اليوم أكثر شبيهاً بشبكات أعمال تجارية معقدة - أي تجمعات غير قانونية قادرة على الانصهار في الأعمال التجارية المشروعة (وهذه نفسها مشكلة). فقد اندثرت الهياكل الهرمية (العائلات واتحادات العصابات وما شابه ذلك) المتخصصة في العنف فقط، والمحصورة لذلك في هوامش المجتمع. وانتشرت الجريمة إلى العديد من البلدان، مما يجعل اكتشافها أكثر صعوبة، ويجعل من ثم التعاون الدولي لازماً أكثر من أي وقت مضى. وتبين الأدلة التجريبية أن الجماعات الإجرامية قد وسعت نطاق عملياتها، من حيث المناطق الجغرافية والقطاعات التي تشملها

على السواء؛ أي أن الجريمة ليست عابرة للحدود ومتخصصة فحسب، بل عابرة للقارات ومتنوعة.

٥٤- وفي حين أن الاتجار بالمخدرات لا يزال مجال تخصص رئيسي، فإن الجماعات الإجرامية تنخرط كذلك في تهريب كل ما هو متاح للربح، من المخدرات والأسلحة النارية إلى البشر. وقد يسرت وصلات الإنترنت عمليات الاحتيال المعقدة، بتشجيع إجراء معاملات اقتصادية ومالية بين أشخاص لا يعلمون بهوية بعضهم بعضا ولا أماكن وجودهم أو دوافعهم.

٥٥- ويأمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن تكون الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمثابة موعد نهائي غير رسمي لكي تكمل الدول عملية التصديق. كما ان المشاركة في المؤتمر تكتسب أهمية سياسية وموضوعية عالية. وستكون الدورة الأولى مناسبة لكي تصوغ الدول رؤية واستراتيجية مشتركتين بشأن تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها. وبتزويد المؤتمر بنظام داخلي مرن، فانه لا بد له من الولوج في جوهر التنفيذ، بتحديد ما ينبغي استخدامه من وسائل وأساليب للاضطلاع بالولاية الممنوحة له بمقتضى الاتفاقية.

٥٦- وسوف يكون ثمة تحد آخر أمام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مواصلة إشراك الحكومات في الحوار الفعال والجاري، وتزويدها بالدعم اللازم، لتيسير دخول بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة حيز النفاذ، فهو لا يزال متأخرا عن الصكوك الأخرى ذات الصلة من حيث عدد حالات التصديق.

٥٧- كما سوف يروج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بفعالية لدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز النفاذ سريعا. وسوف يقوم بذلك من خلال تقديم خدمات متخصصة إلى الدول التي تطلب المساعدة على إدماج أحكام الاتفاقية في نظمها القانونية الداخلية. وإضافة إلى ذلك، سوف يساعد المكتب الدول، رهنا بدخول الاتفاقية حيز النفاذ، على تنفيذ تدابير ترمي إلى منع الفساد واستعادة الموجودات.

٥٨- ويعتزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في برامج مكافحة الفساد. ويمكن لأولئك الشركاء المساهمة في إدراج الشفافية وإجراءات مكافحة الفساد في الميثاق العالمي للأمن العام، مع الحرص على أن تستكمل تلك الجهود إجراءات الحكومات، أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية.

٥٩- كما ان جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية يتيح فرصة لاستكشاف التحديات المقبلة. وتبرز تلك الفرصة بقدر أكبر في ثلاثة عناصر هامة من جدول الأعمال المؤقت: (أ) أن المناقشة المواضيعية في الدورة الثالثة عشرة (سيادة القانون والتنمية) تضع أعمال اللجنة في قلب التطورات السياسية التي تؤثر على الأمم المتحدة والنقاش بشأن السياسات العالمية؛ (ب) الانجاز النهائي للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛ (ج) المناقشة الرفيعة المستوى بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بجوانب العدالة الجنائية ذات الصلة بالإرهاب والتعاون الدولي وبالاتفاقيات والبروتوكولات العالمية بشأن الإرهاب، والتي سوف تعقد أثناء الدورة الثالثة عشرة للجنة.

٦٠- بذلك سوف تتاح للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية فرصة لاستكشاف الدور الذي ترغب الدول الأعضاء أن تقوم اللجنة به في تعزيز سيادة القانون والانخراط في وضع السياسات في ذلك المجال، بالارتكاز على كامل منظومة معاييرها وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي هذا السياق، سوف يكون من المفيد فائدة كبيرة أن تقدم اللجنة توجيهها بشأن الكيفية التي يمكن بها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يستخدم معارفه المتخصصة وخبراته الفنية لدعم نظم العدالة الجنائية في بعثات حفظ السلام أو مراحل إعادة الاعمار بعد النزاعات.

٦١- ودعماً للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، يعتزم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تحسين قدراته على إجراء البحوث والدراسات التحليلية بشأن الجريمة. وسوف يستفيد المكتب استفادة كاملة من خبرة معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، بالاشتراك مع سائر معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦٢- كذلك تتيح الأعمال التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر فرصة أخرى وتطرح تحدياً آخر أمام لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. أما الفرصة فتكمن في الاستخدام الكامل للإمكانات الكبيرة التي يتيحها المؤتمر لإجراء حوار سياساتي وتبادل آراء. وفي ذلك أيضاً يكمن التحدي للجنة، التي سوف تحتاج لتوجيه عملياتها ونقاشها لكي تصبح استباقية في الاضطلاع بولايتها.

الحواشي

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، الرقم ٧٥١٥.

- (٢) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، العدد ١٤٩٥٦.
- (٣) المرجع نفسه، المجلد ١٥٨٢، العدد ٢٧٦٢٧.
- (٤) نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة، حدثاً يتعلق بالمعاهدات، أثناء انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، كان هناك ٥٩ طرفاً في الاتفاقية، و ٤٥ طرفاً في بروتوكول الاتجار بالأشخاص، و ٤٠ طرفاً في بروتوكول تهريب المهاجرين.
- (٥) نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع حكومة المكسيك، في ميريدا، المكسيك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، المؤتمر السياسي الرفيع المستوى لغرض التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي المؤتمر، وقعت ٩٥ دولة على الاتفاقية وأودعت دولة واحدة صك تصديقها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، كان هناك ١٠٠ طرف موقع على الاتفاقية.
- (٦) ثمة برامج قيد التنفيذ للمساعدة التقنية على مواجهة الجريمة المنظمة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وجنوب أفريقيا وفي آسيا الوسطى وغرب أفريقيا. وأكمل مشروع استرشادي بشأن جمع المعلومات عن الجماعات الإجرامية وتحليلها في عدد كبير من المجتمعات، ونشر تحليل عن ٤٣ جماعة إجرامية في ١٧ بلداً. كما أكمل مشروع أولي لدليل عن أفضل الممارسات في منع الجريمة المنظمة ومكافحتها. وفي عام ٢٠٠٣، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ١٦ حلقة دراسية عن الترويج لاتفاقية الجريمة المنظمة وتنفيذها، وتلقى أكثر من ٦٠٠ ١ مسؤول من ممارسي العدالة الجنائية تدريباً.
- (٧) قدمت أشكال مختلفة من المساعدة التقنية على إنفاذ القوانين إلى حكومات بلدان في أفريقيا الجنوبية والشرقية، وآسيا الوسطى، وجنوب شرق آسيا، وأوروبا الوسطى والشرقية لمواجهة الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جرائم عابرة للحدود. وعلى سبيل المثال، قدمت أكثر من ٩٠٠ مجموعة من العدد لاختبار السلائف إلى حكومات خلال السنتين الماضيتين.
- (٨) جرى تطوير واختبار عدد من الأدوات البحثية. وأطلقت مشاريع للتعاون التقني لتحسين جمع البيانات والتدابير التشريعية والعملية لمكافحة الاتجار بالبشر، في جنوب شرق آسيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، وأمريكا اللاتينية، وغرب أفريقيا. وأنشئت قاعدة بيانات عن تدفقات التهريب، تتضمن بيانات من مصادر متعددة عن الاتجاهات العالمية، والدروب العابرة للحدود، وحجم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وأعدت مجموعة أدوات لتقديم أمثلة للممارسات المثلى في منع ذلك الاتجار ومكافحته. وللمساعدة على إذكاء الوعي العالمي بمشكلة الاتجار بالبشر، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إعلانات خدمة عامة، تركز على الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي والاتجار بالرجال والنساء والأطفال لأغراض السخرة والعمل القسري، وبُثت تلك الإعلانات على قنوات BBC و CNN International و MTV Asia وعلى شبكات وطنية في أكثر من ٤٠ بلداً. وفي عام ٢٠٠٣، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجاً فيديو قصيرين جديدين، بتهمة قناتا BBC و CNN وبعض محطات التلفزة الوطنية.
- (٩) ساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٧٠ بلداً على وضع تشريعات لمكافحة الإرهاب.
- (١٠) ينظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بصفة مشتركة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، الاجتماع الاستثنائي الثالث لتنسيق أنشطة المنظمات الدولية، في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤. ووضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية، قانوناً نموذجياً بشأن تسليم المجرمين ذوي الصلة بالإرهاب، ونُظر في سلسلة من دراسات الحالات عن تسليم المجرمين بغية تيسير حالات التسليم المتصلة بالإرهاب.

(١١) في أفغانستان، أكد مسح الأفيون لعام ٢٠٠٣ الذي اشترك في إجرائه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومديرية مكافحة المخدرات التابعة للسلطة الانتقالية الأفغانية أن المنطقة المزروعة بخشخاش الأفيون قد زادت بنسبة ٨ في المائة، من ٧٤ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٢ إلى ٨٠ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٣. وزاد إنتاج الأفيون بنسبة ٦ في المائة، من ٣ ٤٠٠ طن في عام ٢٠٠٢ إلى ٣ ٦٠٠ طن في عام ٢٠٠٣.

(١٢) وزع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أول ثلاثة منشورات في سلسلته من مجموعات أدوات علاج تعاطي المخدرات، وتشمل جوانب أساسية للعلاج بتحديد أكثر الظروف المتصلة بالإدمان تأثيراً على المجتمع، والمرحلتين الأساسيتين للعلاج (مرحلة تطهير الجسم من السموم الادمانية وتحقيق الاستقرار ومرحلة إعادة التأهيل ومنع الانتكاس)، ونموذجاً تدريجياً للمساعدة وتقديم التوجيه بشأن تخطيط وتنفيذ نظم فعالة للعلاج من تعاطي المخدرات.

(١٣) باتساق مع خطة العمل لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (مرفق قرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٤)، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بـ (أ) تيسير تبادل المعلومات بشأن أفضل الاستراتيجيات والبرامج العملية؛ (ب) توفير الإرشادات والمساعدة من أجل وضع استراتيجيات وبرامج لخفض الطلب وفقاً للمبادئ التوجيهية (الفقرة ٨ من مرفق قرار الجمعية العامة د-٣/٢٠)؛ (ج) تقديم المساعدة من أجل إنشاء نظم معلومات وطنية، تشمل بيانات عن مؤشرات أساسية معترف بها إقليمياً ودولياً.

(١٤) أطلق، على سبيل المثال، مشروع بشأن منع تعاطي المنشطات الأمفيتامينية في الفلبين وتايلند. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم لإنشاء خدمات للعلاج، خصوصاً من خلال التدريب، في الأردن وباكستان ومصر والمكسيك ونيجيريا.

(١٥) يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حالياً الدعم لتطوير نظم المعلومات المتعلقة بالمخدرات في منطقة الكاريبي، وآسيا الوسطى والجنوبية الغربية، وشرق أفريقيا، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط.

(١٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.XI.15.

(١٧) نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعاً بشأن الوقاية من الهيف/الإيدز ورعاية متناولي المخدرات بالحقن في فيينا في يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وذلك لمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على مواجهة انتقال الإصابة بالهيف/الإيدز وسط متناولي المخدرات بالحقن. وشارك في الاجتماع أعضاء من الأفرقة القطرية للاتحاد الروسي والأرجنتين واندونيسيا وأوزبكستان وأوكرانيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والبرازيل والصين وفيت نام وكازاخستان وميانمار والهند، وكذلك ممثلون من أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية. ويرعى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قيادة فريق الأمم المتحدة المرجعي المعني بالوقاية من الهيف/الإيدز وتوفير الرعاية عند متعاطي المخدرات بالحقن في البلدان النامية والانتقالية، الذي أكمل أعضاؤه وضع خريطة للانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات بالحقن والإصابة بالهيف على الصُّعد العالمية والإقليمية والوطنية.

(١٨) نقحت مشاريع، في شرق أفريقيا، لإدراج تدريب للاخصائين على توفير خدمات لمنع انتقال الهيف/الإيدز، الذي يسببه أو يسهله تعاطي المخدرات في جميع بلدان شرق أفريقيا الثلاثة عشر. وساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الحكومات، في بعض بلدان غرب أفريقيا، بما فيها نيجيريا، على تزويد الشباب المعرضين للخطر، ومعظمهم من النساء ومتعاطي المخدرات المصابين بالهيف، بسبل الحصول على خدمات المشورة والعلاج.

(١٩) استخدمت الدروس المستفادة من مشاريع استرشادية جارية في لبنان ومصر (إصلاح نظام قضاء الأحداث)، وجنوب أفريقيا (بناء مراكز وضُولة لضحايا العنف المنزلي)، والسنغال (استحداث أعمال الشرطة المجتمعية وإنشاء دور للعدالة لزيادة الأمن في المدن) من أجل تصميم طائفة من المشاريع "الوسيط" الجديدة، مثل المشاريع التي يجري وضعها بناء على طلب حكومات إثيوبيا والأردن وجمهورية إيران الإسلامية والبرازيل وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيجيريا.

(٢٠) نظمت دورتان تدريبيتان، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وحزيران/يونيه ٢٠٠٣. وعقد اجتماع الخبراء المعني بتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في شتاتشالاينغ، النمسا، من ١٠ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (E/CN.15/2003/10/Add.1).

(٢١) سوف تسهم مجموعة أدوات مكافحة الفساد، التي تتكون من دليل الأمم المتحدة بشأن سياسات مكافحة الفساد لمقرري السياسات، وكتيب للمدعين العامين والمحققين، ومجموعة وافية من الصكوك القانونية الدولية بشأن الفساد، وسلسلة من المنشورات عن مواضيع مكافحة الفساد، في توسيع قاعدة المعرفة بشأن التدابير المزمع اتخاذها لتنفيذ الاتفاقية.

(٢٢) أعد اقتراح لوضع آلية رسمية للتنسيق بالتشاور مع ١٤ منظمة دولية. وظل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقدم مساعدات مباشرة إلى إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا ورومانيا وكولومبيا ولبنان ونيجيريا وهنغاريا. ويقدم المكتب، بالتعاون مع مؤسسة الشفافية الدولية ووزارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الدعم إلى رؤساء القضاة من بلدان القانون العام والقانون المدني على استبانة الممارسات المثلى وتطبيقها لتعزيز النزاهة والقدرات القضائية.